

دور التخطيط الحضري في الحد من الجريمة في المدن الجديدة

The role of urban planing in reducing crime in the new cities

عبد الله بوصنورة^{1*} جمال حواوسة²

¹ جامعة قالمة، (الجزائر). sociologie24000@yahoo.fr

² جامعة قالمة، (الجزائر). houaoussa.djamel@yahoo.fr

Bousnoubra Abdelah, University of Guelma (Algeria)

Houaoussa Djamel, University of Guelma (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/07/07 تاريخ النشر: 2021/10/25

ملخص:

لقد أدى اتساع النسيج العمراني في المدن الكبرى إلى ظهور ما يسمى بالمدن الجديدة، التي تم تصميم وتخطيط غالبية مساكنها وأحيائها بطرق سيئة دون مراعاة لحاجيات السكان المختلفة، مما نتج عنه العديد من المشكلات وعلى رأسها الجريمة بمختلف أنواعها، ولهذا حاولت هذه الدراسة التعرف على دور التخطيط الحضري في الحد من الجريمة في المدن الجديدة، من خلال إبراز الجوانب التي أهملت ولم تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتخطيط الأحياء السكنية، خاصة الخدمات الإرتكازية (الأساسية).

كما حاولت هذه الدراسة الكشف عن العلاقة الموجودة بين الجريمة والتصميم العمراني للأحياء السكنية في المدن الجديدة، واكتشاف جوانب القصور في أنماط تصميمها، وخاصة أن البيئة العمرانية تعتبر عاملاً من عوامل حدوث الجريمة، إذ تسهل المناطق الحضرية المصممة بشكل سيئ حركة المجرم فيها بسهولة وحرية دون شعور رجال الأمن وسكان المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الدور، التخطيط الحضري، الجريمة، المدن الجديدة المرجعية، التصميم العمراني

Abstract

The expansion of urban fabric in major cities has led to the emergence of so-called new cities, most of whose homes have been badly designed, planned and revived without regard for different housing needs, this has resulted in many problem, primarily crime of all kinds this study has therefore attempted to identify the urban planning in reducing crime in new cities, by highlighting aspect that have been neglected and not taken into account in the design and planning of residential neighborhoods, in particular services.

The study also attempted to uncover the relationship between crime and the urban design of residential neighborhoods in new cities and to detect shortcomings in their design patterns, particularly since the urban environment is a factor in the occurrence of crime, as badly designed urban areas facilitate the easy and free movement of the offender without the feeling of the security personnel and residents of the region.

Keyword: Role, Urban, Planning, Crime, New reference cities, Urban design.

^{1*} المؤلف المرسل.

مقدمة

شهدت المدن الجزائرية في السنوات الأخيرة تطورا عمرانيا وانفتاحا ثقافيا كبيرا، وتنمية شاملة تميزت بمحاولة مواكبة المعطيات المعاصرة، وتجسدت هذه التنمية بشكل واضح في قطاع الإسكان المتمثل في إنشاء المدن الجديدة، التي تعتبر من أهم المشاريع العمرانية الحديثة التي تعمل الدولة على تجسيدها وتشبيدها وفق قوانين التنظيم العمراني، التي يتم بمقتضاها تقسيم مساحة المدينة الجديدة، وذلك بإنجاز سكنات اجتماعية حضرية تتخللها كافة سبل الراحة والترفيه من خلال تنوع وتوزيع كافة الخدمات الاجتماعية على السكنات الجديدة.

إلا أن معظم عمليات النمو والتوسع العمراني الذي شهدته المدن الجديدة، لم يستند إلى الدراسات والتصاميم الحضرية التي وضعت لملائمة الظروف والمعطيات الخاصة بها، مما نتج عنه العديد من المشكلات المتعلقة بنقص الخدمات الإرتكازية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في هذه المدن، فقد فرضت الطبيعة الجغرافية للمدينة الجديدة مجموعة من المشكلات، كالكثافة السكنية العالية والافتقار إلى المناطق المفتوحة والمساحات الخضراء والاختناقات المرورية، مما نتج عنها بعض الآثار السلبية على الوضع الأمني والاجتماعي، تمثل في ظهور الجرائم بمختلف أنواعها والتي أصبحت تهدد أمن وسلامة السكان واستقرارهم.

ويرى بعض الباحثين أن معدلات الجريمة تزداد في المدن الجديدة بزيادة كثافتها السكانية، فضلاً عن اتساع نطاقها العمراني غير المنظم، وتصميم غالبية أحيائها بطرق عشوائية، ومن هنا فإن أسلوب التخطيط الحضري، وتصميم البيئة السكنية، وتوفير مختلف الخدمات له دوراً كبيراً في تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، مما يجعلهم يحسون بالأمن والأمان، وبالتالي تقليص فرص الجريمة في الأحياء السكنية الجديدة.

لقد عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء مدن جديدة كوسيلة مثلى لاستغلال المجال الجغرافي استغلالاً رشيداً، من خلال دراسات معمقة ومتأنية يقوم بها خبراء المساحة والطبوغرافيا في مجال التخطيط للمدن الجديدة؛ حيث يضعون أمامهم أهم المعايير في الاعتبار عند التخطيط، كتجهيز السكنات الحضرية بكافة المرافق الاجتماعية اللازمة التي تقوم بخدمة السكان وتلبية احتياجاتهم اليومية والحياتية في مختلف المجالات سواء كانت صحية، مدرسية، تربوية دينية، شرائية أو ثقافية ترفيهية... إلخ. ولكن ما يعكسه الواقع اليوم في المدن الجديدة مخالف تماماً للإستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى التنمية الشاملة، خاصة في مجال الإسكان والخدمات الاجتماعية؛ حيث نلاحظ زيادة نسبة الجريمة في هذه المدن بالرغم من محاولة التخطيط وتوفير الاحتياجات السكانية، وعليه جاءت هذه الدراسة للكشف عن مدى مساهمة التخطيط الحضري في الحد من الجريمة في المدن الجديدة.

أولاً- إشكالية الدراسة

شكل النمو الحضري المتسارع الذي شهدته العديد من المدن الجزائرية عبئاً ثقيلاً على الإمكانيات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية الجديدة، ما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان، وأصبحت تفتقر للخدمات الضرورية مثل الكهرباء والإنارة العمومية، ومياه الشرب النقية، وشبكات الصرف الصحي، كما ارتفعت معدلات الجريمة وتدهورت البيئة، مما شكل مصدر قلق وإزعاج للسكان.

ومن هنا فإن النسيج العمراني في المدن الجديدة، قد يكون بيئة خصبة للإجرام، أي أن هناك علاقة بين الجريمة وطبيعة المنطقة السكنية؛ حيث يتسم العمران الحضري في السكنات الجديدة بتركيز السكان وزيادة كثافتهم، واختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين السكان، كما أن المباني في الأحياء السكنية متداخلة من دون حدود أو علامات بارزة، ومع نقص الخدمات الأمنية تظهر العديد من مظاهر الانحراف السلوكي والجريمة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن حجم المدن الجديدة ليس هو العامل الوحيد المؤثر في ارتفاع نسبة الجرائم في الأحياء السكنية، ولكن سوء التصميم والتخطيط العمراني للمناطق والأحياء السكنية، وعدم توفر الخدمات والمرافق الاجتماعية، له تأثير كبير على ضعف أو فقد العلاقات الاجتماعية بين السكان، وبالتالي ازدياد الفرص المتاحة لارتكاب جرائم السرقة والاعتداء والقتل... الخ.

ويجمع الكثير من الباحثين والعلماء الذين يبحثون في موضوع الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، على أنها من الممكن أن تكون نتاج لعوامل خارجية لا تتعلق بشخصية الفرد المجرم بشكل رئيس، وإنما تتصل بالوسط الذي يعيش فيه، ويكون من شأنها التأثير في سلوكه وتوجيهه نحو اقتراف الجريمة، هذه العوامل الخارجية هناك من يصطلح على تسميتها بالعوامل البيئية، ويراد بها تلك القوى والأوضاع التي تحيط بالفرد والتي تؤثر فيه مباشرة أو غير مباشرة (عودة، 2013، ص387)، ومن بين العوامل البيئية نجد البيئة العمرانية؛ حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة بين هيكل وإدارة تنظيم الحيز الحضري والجريمة، فنظرية علم الإجرام الجديدة تدعم هذا التوجه، ولذلك ينبغي هيكلة المعارف القائمة، وتطوير أساليب مبتكرة حول كيفية بناء مدن أكثر أمناً وأماناً (الطوخي، 2013، ص16).

إن عملية بناء التجمعات العمرانية الجديدة ليست مجرد عملية تخطيط وتصميم، ثم تنفيذ عدد من المشروعات الخاصة بالإسكان والمرافق والخدمات على مراحل زمنية محددة مسبقاً كما ترى النظرية التقليدية في فكر تخطيط التجمعات العمرانية الجديدة، ولذلك بات من الضروري إعطاء أهمية كبيرة لعملية التخطيط الحضري للحد من زيادة نسبة الإجرام، لأن إيجاد بيئة سكنية (فاضلة) خالية تماماً من الجريمة أمر غير ممكن، وإنما من الممكن خفض فرص الجريمة ورفع إحساس الناس بالأمن، من خلال تطبيق المعالجات المعمارية والعمرانية في تصميم الأحياء السكنية في المدن الجديدة، لذلك فإن الإشكالية التي

تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن للتخطيط الحضري الحد من الجريمة في المدن الجديدة؟.

ثانياً- أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور التخطيط الحضري في الحد من الجريمة في المدن الجديدة، من خلال إبراز الجوانب التي أهملت ولم تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتخطيط الأحياء السكنية، خاصة الخدمات الإرتكازية (الأساسية) ومدى توفرها بالشكل المطلوب الذي يحقق الأمن والأمان للسكان، كما حاولت هذه الدراسة الكشف عن العلاقة الموجودة بين الجريمة والتصميم العمراني للأحياء السكنية في المدن الجديدة، واكتشاف جوانب القصور في أنماط تصميمها، وخاصة أن البيئة العمرانية تعتبر من أهم عوامل حدوث الجرائم.

ثالثاً- أهمية الدراسة

تتلخص أهمية هذه الدراسة في كون موضوع الجريمة من بين الموضوعات التي نالت اهتمام الدارسين، لارتباطها بالبناء الاجتماعي للمجتمع، وتهديده وعدم استقراره، ومن هنا تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة أسباب وأشكال ظاهرة الجريمة في شتى صورها، وعلى هذا الأساس فإن دراسة الجريمة يعتبر أمراً هاماً وأساسياً، لاسيما إذا كان مرتبط بموضوع التخطيط الحضري الذي يهدف إلى توفير الخدمات الأساسية للسكان وتحقيق الأمن والاستقرار.

وتكتسب الدراسة الحالية أهميتها أيضاً في أنها تتناول موضوعاً قد تساعد نتائجه في معرفة أسباب الجرائم في المدن الجديدة، مما قد يفيد في وضع خطط وبرامج وسياسات للحد من هذه الظواهر السلبية التي تهدد أمن المجتمع.

رابعاً- مفاهيم الدراسة

1- مفهوم الدور

الدور نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه (غيث، 2006، ص358)، ولكل دور اجتماعي مجموعة واجبات وحقوق اجتماعية معينة، فواجبات الدور هي مجموعة التصرفات التي يقوم بها لاعب الدور الاجتماعي أثناء تصرفاته وعلاقته بالآخرين، وحقوق الدور هي الامتيازات والمكافآت التي تقدم للدور بعد قيام صاحبه بالواجبات المتوقعة منه (معتوق، 1998، ص286)

فالدور يمثل نماذج سلوكية متبادلة يكتسبها الفرد من خلال الاحتكاك بجماعات أخرى غير جماعته؛ حيث أن دور جماعة معينة ينتظم طبقاً للأدوار الموجودة عند الجماعات الأخرى والتي يحتك بها خلال الحياة اليومية والعملية (معتوق، 1998، ص287)

2- مفهوم التخطيط الحضري

يُعرف بتلهيم التخطيط بأنه وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدام؛ بحيث تعطي أفضل إنتاج وأعلى دخل في أقل فترة زمنية (بتلهيم، 1968، ص65) فالتخطيط هو الطريقة المثلى التي تضمن أهداف معينة بأقل تكلفة وزمن وأكثر فائدة وفاعلية.

والتخطيط لا يتم إلا في إطار شمولي يصيغ العلاقات في هيكل مترابط يشكل نظام، كما أن الخطوات المرتبطة به تعتمد على عمليات ديناميكية دائمة التبدل والتغير ومتداخلة، بالإضافة أن الإبداع التخطيطي يأتي بالمزج بين الخلفيات النظرية بمفاهيمها الواسعة والخبرات بقدراتها المتطورة.

أما التخطيط الحضري فهو تطبيق رؤية معينة من أجل أهداف محددة ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها، أي وضع إستراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها، بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات، تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان (ميا، 2010، ص275).

ومن هنا فالتخطيط الحضري يعني تخطيط المدن ووضع الحلول لمشاكلها الإسكانية، ومشاكل النمو والاتساع والخدمات والتلوث البيئي والمواصلات والمشكلات الاجتماعية والنواحي الجمالية للمدينة.

3- مفهوم الجريمة

لقد عرف العلماء والباحثون الجريمة بعدة تعاريف، فقد جاء في قاموس علم الاجتماع بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي (غيث، 2006، ص84)، أي أنها كل فعل يعود بالضرر على المجتمع، ويعاقب عليه القانون، وبالتالي فإن هذا التعريف جمع بين البعد الأخلاقي والقانوني للجريمة.

وعند علماء القانون الجريمة تعني مخالفة القانون، وهي في قانون العقوبات الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على عقوبة مقرره له ولا يعد الفعل أو الامتناع معاقباً عليه إلا إذا نص الشرع على ذلك (بولماين، 2008، ص17).

كما تعرف أيضاً بأنها كل فعل مخالف للإرادة العامة التي يؤكد عليها العقد الاجتماعي، أو هي كل فعل من شأنه فصل عُرى العقد الاجتماعي، أو هي ظاهرة طبيعية في المجتمع تجلب سخط الأفراد لها وتثير اشمئزازهم منها، لأنها غالباً ما تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها وأعرافها (الحسن، 2000، ص230).

وتعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية قانونية لا يخلو منها أي مجتمع؛ فحيث توجد حياة اجتماعية توجد جريمة، والمقصود بذلك أنها تمارس داخل الجماعة، وترتبط من حيث طبيعتها ونوعها وكثافتها ومسارها بظروف المجتمع وبنائه ونظمه الاجتماعية، وبتاريخ المجتمع وتقاليد وأعرافه وعاداته، وقد أشار دور كايم

إلى شيوع ظاهرة الجريمة داخل كل المجتمعات الإنسانية على اختلاف أنواعها، فالجريمة ظاهرة تسود المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على حد سواء.

4- مفهوم المدن الجديدة

تستخدم اصطلاحات عديدة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل: المجتمع الجديد New city، أو القرية الجديدة New community، أو المدينة الجديدة New Towns، ويستعمل هذا الأخير في تسمية العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها البعض من ناحية الأهداف، الوظيفة والحجم، وتؤثر بالطبع على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة أو الإقليم الموجودة فيه (الدرديري، 2004، ص52).

تعرف المدن الجديدة بأنها مناطق عمرانية جديدة تحتوي على مجتمع صغير متميز، وتكون ذات قاعدة اقتصادية قوية، ولها مقومات الاستمرار والاستقلال، لذلك لا بد من التحديد التام للنطاق الوظيفي للمدينة، الذي لا يحتوي على التجمعات البنائية، ولكن أيضاً على قطاعات جديدة تبنى؛ بحيث تسمح بالنمو والامتداد وتظل متصلة بالمراكز الرئيسية للمدينة (الدرديري، 2005، ص ص46، 47). وإنشاء المدن الجديدة يندرج في إطار سياسة المدينة، وما ظهورها إلا لحاجة المدينة الملحة إليها، كسياسة تعالج بها مشاكلها العمرانية التي استعصى حلها بطرق أخرى، فهي تدور في فلكها رغم اختلاف التعاريف التي عالجتها جوانبها، وإنشاء هذه المدن لا يكون على المستوى العمراني فقط، وإنما على المستوى الخدماتي أيضاً.

ولا يوجد اتفاق عام بين المخططين حول تعريف المدينة الجديدة، فيعرفها البعض بأنها تلك السياسات التي تنتهجها كثيراً من الدول لحل مشاكلها العمرانية، وبالذات بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها، كما أنها تنظم عملية التوسع حول المراكز الكبرى، وتمثل أيضاً وسيلة من وسائل التنمية الإقليمية في المناطق المحيطة بها (الضبع، 2003، ص227).

كما تُعرف بأنها كل مدينة غير مخططة، ولكنها مبرمجة، وتم تصوير إنشائها والتفكير فيه والرغبة فيه ضمن إطار السياسة الجهوية كمدنية، وهي تجسد إرادة التهيئة العمرانية، وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني (رحماني، 1995، ص259).

وجاء في المادة 03 الفقرة الخامسة من القانون الجزائري رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة أن المدينة الجديدة "تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقاً من خلية أو خلايا السكنات الموجودة" (القانون رقم 01-2001، ص02).

ثم جاء القانون رقم 02-08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ليعرف المدن الجديدة كمايلي: تعد مدناً جديدة كل تجمع بشري ذا طابع حضري، ينشأ في موقع خال، أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.

خامساً- المدن الجديدة في الجزائر، النشأة والعقبات

ارتبط نمو المناطق الحضرية في الجزائر بالثورة الصناعية والتكنولوجية الحديثة، ونظراً للتضخم في عدد الوافدين على المدن، سواء عن طريق الهجرة أو الزيادة الطبيعية في المواليد، وكذلك تعقد الحياة الحضرية والتغيرات التي حدثت في البناء الاجتماعي لمجتمعات المدن، أصبح إنشاء المناطق الحضرية في ضواحي المدن أو الأرياف هو الحل الأمثل للتخفيف من حدة هذا التضخم.

وبذلك فإن الباحثين والأخصائيين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية ورجال الإدارة والتخطيط، يولون اليوم أهمية بالغة لدراسة هذه المناطق من مختلف الجوانب، الديموغرافية والإيكولوجية والسكنية والمواصلات والرعاية الاجتماعية، من مرافق صحية وتربوية وترفيهية ثقافية، ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى زيادة حاجات ومتطلبات سكانها (غيث، سيد أحمد، 1994، ص ص 42، 43).

وقد تبنت الحكومة الجزائرية إستراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر، خاصة عبر الشريط الساحلي والتل، أين وصل التشعب الحضري أقصاه في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم، وما نتج عنه من انعكاسات خطيرة على الوسط الطبيعي، وبالأخص تراجع مساحة الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العمراني، سواء كان ذلك التوسع العمراني منظماً في إطار المخططات العمرانية، أو عشوائياً على شكل أحياء قصديرية تنقصها التجهيزات والهياكل الأساسية الضرورية للحياة الحضرية.

وكان الهدف من إنشاء المناطق الحضرية الجديدة توفير فرص عمل للسكان، وتخفيف الضغط السكاني على المدن الكبيرة، بإقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات والمرافق بامتدادات المدن الكبرى، وفي المناطق غير الصالحة للزراعة في إطار تخطيط عمري مبني على أسس علمية سليمة، والعمل على أن يمتد العمران إلى خارج الرقعة المأهولة حالياً أي خارج المدن والقرى، وذلك لاستيعاب الجزء الأكبر من الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات القادمة، وامتصاص تحركات الهجرة الداخلية وتغيير مساراتها إلى المدن والمجتمعات الجديدة، حتى لا تسبب ضغطاً على المراكز الحضرية الحالية، والعمل على توطين الصناعات في المناطق الجديدة للاستفادة من الوفرة الاقتصادية للمشروعات الصناعية، وخلق حافز لتدفق رؤوس الأموال في المناطق الجديدة، وذلك بتهيئة الظروف المناسبة للمشروعات في مجال الإنتاج الصناعي ومجال الخدمات (الضبع، 2003، ص 246).

وبرز هذا النمط من الإسكان في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي في الخمسينات؛ حيث أنجز المستعمر بعض الأحياء في مدينة قسنطينة لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية لمراقبة الثوار والحد من الثورة، وبعد الاستقلال مباشرة وبهدف الحد من توسع الأحياء القصدية، انتهجت الجزائر سياسة البناء في الارتفاع، ونظراً لعدم وجود إطارات جزائرية مختصة في بناء العمارة، أسندت معظم المشاريع الإسكانية إلى شركات أجنبية؛ حيث أهملت الجانب الاجتماعي والثقافي للسكان واهتمت بالجانب الاقتصادي فقط، أي جلب أرباح كثيرة في وقت قليل (دليمي، دون سنة نشر، ص 126).

إن تفاقم أزمة السكن والإسكان منذ الاستقلال بالمدن الكبرى الجزائرية، أدى بالمسؤولين عن قطاع الإسكان إلى زرع هذا النمط من السكنات في جميع أنحاء المدينة، دون دراسة مسبقة لحاجات السكان من الناحية الثقافية والاجتماعية والديموغرافية، مما أدى إلى خلق العديد من المشكلات كالبطالة والجريمة والانحراف... الخ.

ومن بين العقبات التي تواجه سكان المدن الجديدة، حالة السكنات عند استلامها، فهي مليئة بالعيوب التي تتطلب الإصلاح (تصليح الأبواب والزجاج والحنفيات، ودهن جميع الغرف... الخ)، بالإضافة إلى الضجيج والضوضاء، مما يؤدي ببعض الأسر إلى الانحطاط وتخريب العمارة، وارتكابها لسلوكيات سلبية، كما أن المتجول في مختلف أحياء السكن الجديد يلاحظ تغييراً كبيراً في الكثير من أجزاء العمارة وخاصة في الشرفات والفتحات؛ حيث أغلقت معظمها لأنها تسمح للمارة أو جيران العمارة المقابلة أن ترى ما تفعله الأسر الأخرى داخل المسكن، لهذا السبب فإن العمارة الممثلة للنموذج الثقافي تختلف تماماً عن أفكارنا؛ حيث أهملت أحد أسس الثقافة الجزائرية وهو الحزمة. (دليمي، دون سنة نشر، ص127).

ومن ناحية توفر شروط الراحة والرفاهية، فقد تبين من دراسة بعض الأحياء السكنية أن الكثير من العمارات تفتقر إلى وسائل الراحة الضرورية؛ حيث نجد أن ضيق الغرف وعدم اتساعها لا يستجيب لمتطلبات الأسرة الجزائرية التي تتميز بكثرة الحفلات والسهرات العائلية، واستقبال الضيوف. ويرجع سبب صغر وضيق البناءات الجديدة بالدرجة الأولى إلى خزينه الدولة، التي باتت غير قادرة على تمويل المشاريع الضخمة التي تحتوي على العمارات العالية والفاخرة (البخشونجي، 2001، ص1)، كما أن معظم وظائف الغرف تغيرت، فالمطبخ مثلاً أصبح غرفة للنوم ومكان للدراسة والاستحمام، وتجمع الأفراد... الخ، كما أن مدخل وسلام العمارة تغيرت؛ حيث أصبحت مكان للعب الأطفال في النهار ومكان للجلوس والتسلية في الليل، ومرتجاً للقمار والخمر الأمر الذي أدى إلى انتشار الجرائم بمختلف أنواعها.

ان ضيق المساكن يفاقم مشكلة الجريمة، فالمعايير العالمية التي خرج بها مؤتمر فانكوفر بكندا سنة 1996 لاستعمال الغرف وتناسب مساحتها مع عدد الأفراد الساكنين فيها خاصة في المدن، هي كما يلي: (عبد الحميد ديلمى، د س ن، 128)

المعايير العالمية	نسبة الأفراد في استعمال الغرفة الواحدة
كثافة المسكن ضعيفة	من 0,1 الى 0,7
عادية	من 1 الى 1,1
اكتظاظ مقبول	من 1,9 الى 2
اكتظاظ	من 2,3 الى 3,3
اكتظاظ غير مقبول	من 3,4 الى 15

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان

يعاني معظم الجزائريين في المدن سواء القديمة أو الجديدة من الاكتظاظ، مما يؤدي الى حالة من الاحتقان والضغط النفسية والشجارات والصراعات الاجتماعية المفضية الى جنح وجرائم، ناهيك عن الارتقاء في الآفات الاجتماعية كالمخدرات والمهلوسات والسرقة والاعتداء على الغير... الخ. ومن جهة أخرى، فان عدد السكنات الهشة في الجزائر مرتفع جدا، بسبب أزمة السكن والكثافة السكانية في المدن، فحسب مجمع المهندسين المعماريين الجزائريين يوجد أكثر من 500 ألف بيت قصديري في الجزائر (قربي) على مساحة قدرها 17 ألف هكتار (سميحة عماري، 2016، ص8)، وهذه الأحياء العشوائية على حواف المدن هي البؤر الرئيسية للإجرام والاعتداءات والآفات الاجتماعية المختلفة.

وفي الأحياء الجديدة يشتكي معظم السكان من قلة المواصلات، وتصريف مياه الأمطار، وقلة الإنارة العمومية في الليل، مما يشجع على السرقة، والتعدي على السكان، وانعدام المساحات الخضراء، كل هذه المؤشرات مجتمعة، لعبت دوراً هاماً في تغيير حياة وسلوكيات الأسر داخل السكن، لأن هذا النوع من العمارات صمم بطريقة تختلف كل الاختلاف مع المكونات الثقافية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للأسر الجزائرية (دليمي، دون سنة نشر، ص130).

ويعتقد البعض من أصحاب القرار في الجزائر، أن المدن الجديدة هي الحل الأمثل لمعالجة إشكالية سرعة التحضر التي تعيشها البلدان المغاربية عموماً والجزائر خصوصاً، من أجل التحكم وتنظيم الاستيطان البشري الحضري الذي سيكون الخاصية الرئيسية لبلدان المغرب العربي خلال القرن المقبل؛ إلا أن الفكرة في حد ذاتها تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإنجاز مثل هذه المشاريع الطموحة، لأن المدن الجديدة بالمفهوم العمراني المعاصر لا يقتصر على إنشاء مرآد للبشر فقط بقدر ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن توفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والإدارية الضرورية، زيادة على تواجد المؤسسات الاقتصادية التي تضمن لها نوع من الاستقلالية، وإلا فإن مثل هذه المشاريع يعقد النظام الحضري أكثر، وستظل هذه الكويكبات العمرانية الجديدة المبرمجة تعتمد كلياً على المدن الرئيسية المجاورة في مختلف التجهيزات الحضرية و مناصب الشغل (التيجاني، 2000، ص7).

سادساً- إستراتيجية التطوير الحضري في المدن الجديدة

يشير مفهوم التطوير الحضري إلى أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع، وعلى الخصوص الحضرية منها، كالمناطق الحضرية القديمة أو المتخلفة وحتى الجديدة منها، سواء كانت داخل مراكز المدن أو على أطرافها، وهذا وفق برامج اجتماعية ومادية وفيزيائية وضعت خصيصاً لواقع تلك المناطق باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النسيج العمراني لمجتمع المدينة الواحدة، بهدف التخلص من العجز في الخدمات الاجتماعية والمرافق الإرتكازية، والحد من الهجرة المتدفقة نحو المناطق السكنية الحضرية، والتقليل من

الكثافة السكانية بها، والحد من انتشار البطالة بين سكانها والقضاء على التلوث والحرائق وإبراز الجانب الجمالي لأحياء المدن (بوذراع، د س ن، ص 121).

إن منهج التطوير الحضري يتحدد في الغالب في مجموعة الخدمات المتمثلة فيما يلي:

1- **الخدمات التعليمية:** وتتمثل في دور الحضانة التي تعتبر الحجر الأساس لبقية المراحل التعليمية، ويشترط أن تكون وفق المواصفات التالية: أن تكون مريحة وبعيدة عن التلوث وحركة المرور والازدحام، وأن تكون قريبة وفق الاتصال البصري وسهولة الوصول إليها، وأن تكون أبنيتها ذات الطابق الأرضي الواحد، وأن يراعى فيها أثناء التصميم والبناء الشروط الصحية والمناخية والتربوية المتعددة (بوذراع، د س ن، ص 230)، كما تتمثل هذه الخدمات في رياض الأطفال التي تُعد الحلقة الثانية بعد دور الحضانة في التسلسل التربوي والتعليمي، وتتطلب أبنية تحتوي على مرافق تربوية، تعليمية، حركية، إدارية، صحية... الخ، وتتطلب الأخذ بالمعايير التالية: أن يكون موقع الروضة بعيداً عن الأماكن ذات الكثافة السكانية وحركة المرور والتلوث، والاهتمام بالنواحي الجمالية للروضة برسم ونحت الأشكال الجذابة والمحبة لدى الأطفال (خاطر، 2005، ص 158)، وتشمل الخدمات التعليمية أيضاً المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ويجب أن يكون موقعها قريباً من دور السكن الذي يعتبر مصدر توافد التلاميذ إليها، ويشترط ألا يتجاوز أقصى بُعد للمدرسة الابتدائية عن موقع السكن 400 متر، وأقصى بعد للمتوسطة 500 متر، وللثانوية 700 متر، وأن تكون مواقعها بعيدة عن حركة المرور والازدحام والتلوث والضجيج، وتتطلب كل مرحلة من هذه المراحل التعليمية مرافق خاصة تتلاءم مع وضع كل مرحلة من هذه المراحل ومنها: مرافق تعليمية، خدمية، إدارية، حركية، صحية (خاطر، 2005، ص 231).

2- **الخدمات التجارية والتسويقية:** وهي من أهم الركائز، لما لها من علاقة مباشرة بالأنشطة الاقتصادية التي تساهم في زيادة العوائد المالية، مقابل إشباع الحاجات الأساسية من سلع وبضائع استهلاكية وكمالية، وتتمثل الخدمات التجارية في الأعمال التي لها علاقة بما تقدمه مراكز المدن من خدمات تجارية، مثل محلات الألبسة الجاهزة والأقمشة والأجهزة الكهربائية، والمكاتب الإدارية... الخ؛ حيث يحدد لها مواقع يفضل أن تكون على الجوانب المحايدة للشوارع الرئيسية المحيطة بالمناطق. أما الخدمات التسويقية تكون على شكل مجمع يقوم بتوفير كل الحاجات الضرورية اليومية من سلع وبضائع استهلاكية والتي تشكل الاحتياجات اليومية في حياة الناس، ويفضل أن تكون قريبة من موقع السكن؛ حيث تستطيع المرأة أو الصبي اقتنائها بسهولة (بدوي، 2000، ص 227).

3- **الخدمات الدينية:** من الضروري أن تكون هناك خدمات دينية، لأنها تشكل الجانب الروحي للسكان، وتعتبر المساجد محور وجوه الخدمات الدينية، لأنها تعد أماكن للعبادة وتعليم القرآن الكريم وتشكل محور فعاليات في المناسبات والأعياد الدينية.

- 4- **الخدمات البريدية:** تُعد الخدمات البريدية ضرورية ضمن المناطق الحضرية، من خلال إقامة مركز بريدي يقوم بتقديم الخدمات، مثل إرسال البرقيات وبيع الطوابع البريدية واستقبال الطرود والرسائل المستعجلة والمسجلة والحوالات وإرسالها وتوزيعها، إضافة إلى استخدام الصكوك البريدية لسحب الأموال... الخ.
- 5- **الخدمات الأمنية:** لسلامة سكان المناطق وأمنها فإن إقامة مركز للأمن أمر ضروري ليكون له دور فعال في حل الخلافات بين المتسببين فيها، وتسجيل الشكاوي والتحقيق فيها، وإيقاف المتجاوزين لأنظمة قوانين الدولة، وهذا لخلق الاستقرار والطمأنينة بين سكانها.
- 6- **الخدمات الإدارية:** وهي وسيلة لمساعدة السكان وقضاء حوائجهم الورقية والمعاملات ذات الصفة الإدارية، التي يحتاجونها لتكون قريبة منهم، وخاصة فيما يتعلق بالأحوال المدنية والقضائية، ومكاتب خاصة تستقبل أجور الماء والكهرباء والهاتف، والضرائب، ويفضل أن تكون مثل هذه الخدمات الإدارية ضمن مجمع عام.
- 7- **مركز إطفاء الحرائق:** يُعد تواجد مركز للإطفاء خدمة ضرورية لما لها من دور إيجابي في حالة تعرض المناطق الحضرية إلى الحرائق والحوادث والكوارث الطبيعية، وتدخل هذه الخدمات ضمن الأمن والسلامة العامة للمواطنين وللممتلكاتهم الخاصة والعامة التي تقع ضمن مناطق سكناتهم (الصدريقي، 2001، ص362).
- 8- **مكتبة عامة:** يستحسن وجود مكتبة عامة لما لها من منافع معنوية تجاه السكان، وما تحتويه من كتب ومجلات وجرائد مختلفة ومتنوعة لعرضها على روادها القراء لتنمية قدراتهم التعليمية والثقافية المختلفة، ويفضل أن تتوفر على الأقل قاعة كبيرة للقراءة والمطالعة، وغرفة للكتب وغرفة للإدارة.
- 9- **الخدمات الصحية:** وتتمثل في رعاية الأمومة والطفولة، والسيطرة على الأمراض المعدية، والقيام بمجموعة من أنواع التلقيحات، وتطهير الجروح وحقن الإبر وتقديم الإسعافات الأولية ونشر الوعي الصحي بين السكان.
- 10- **المجلس الشعبي:** إن المقصود من تواجد مجلس شعبي داخل المناطق الحضرية هو الإشراف والمتابعة لحل مشاكلها، وهذا من خلال الهيئة الاجتماعية المنبثقة من أهالي المنطقة على أنها هيئة تنظيمية تعمل على تدارك الشؤون والأمور المتعلقة بأحوال المنطقة، وهذا لمساعدة السلطات المحلية للمدينة (شفيق، 1999، ص223).
- 11- **مركز اجتماعي:** هدفه تحسين وترقية قدرات سكان المناطق الحضرية من الناحية التعليمية والفنية، وحماية ورعاية الشباب ثقافياً، وتدريب الفتيات على الأعمال المنزلية، كما يمكن أن تكون مقراً للدورات والنشاطات الثقافية... الخ.

12- **المساحات الخضراء:** تعد المناطق الخضراء متنفساً هاماً لسكانها، وذلك لتلطيف الجو كما أنها تعد أماكن للراحة وربط أواصر العلاقة الاجتماعية بين زوارها من سكان المناطق، ويفضل أن تكون على شكل حدائق عامة مع أشطرة خضراء بين الوحدات السكنية وفق مسار ممشي لحماية المارة من الشوارع الداخلية، خاصة الأطفال وكبار السن (شفيق، 1999، ص225).

توزيع المساحات الخضراء



المصدر: المدن الجديدة www.slideshare

نلاحظ في نموذج المخطط الحضري للمدينة الجديدة علي منجلي قلة عدد الحدائق أو المساحات الخضراء، مما يؤثر سلباً على الجوانب النفسية للسكان وللزوار على السواء.

13- **الخدمات الإرتكازية:** تتمثل في توفر شبكة مياه الشرب وفق مقاييس حديثة، وشبكة كهربائية مزودة بمحولات للتقوية؛ حيث يجب دفن الأسلاك تحت الأرض وفق المعايير الحديثة المعمول بها في مجال شبكة الكهرباء، بالإضافة إلى شبكة المجاري الصحية ومياه الأمطار التي تتطلب تأسيس شبكة المياه الثقيلة ومياه الأمطار، حتى تتخلص هذه المناطق من البرك والمستنقعات أثناء هطول الأمطار خاصة في فصل الشتاء (بوزراع، د س ن، ص236).

ويُضاف إلى الخدمات الإرتكازية شبكة الشوارع التي تُعد بمثابة فك العزلة أمام تنقل سكان المناطق بين الشوارع الداخلية والخارجية التي تربط الأجزاء بعضها ببعض بالمناطق المجاورة الأخرى، ويفضل أن تكون هناك شوارع ثانوية وأخرى رئيسية لربط المناطق بمراكز المدن، بالإضافة إلى مواقف السيارات التي تكون

أمام الوحدات السكنية على أن تكون موزعة بشكل منظم، ومحطات الحافلات متواجدة على الأطراف الخارجية للمناطق الحضرية، محاذية لشوارعها الرئيسية المحيطة بها، كموقف مخصص لنقل السكان من مناطقهم إلى مراكز المدن وأحيائها المختلفة.

ومن هنا فإن إنشاء المناطق الحضرية الجديدة لا يقتصر على إنجاز سكنات اجتماعية فقط، وإنما يتطلب إقامة تجهيزات حضرية مختلفة تلمس مختلف مجالات الحياة، من أجل ضمان توفير كل الاحتياجات اللازمة وتحقيق سبل الراحة والرفاهية للسكان، وبالتالي تحقيق الأمن والأمان، وهذا من شأنه أن يقلص من نسبة الجريمة في هذه المناطق.

سابعا- التخطيط الحضري كأداة للحد من الجريمة في المدن الجديدة

يعد التخطيط الجيد وتصميم المناطق الحضرية من الأمور الأساسية في سلامة وأمن المجتمع، ومع ذلك نادراً ما تلقى الجرائم والقضايا الأمنية العناية الكافية في المرحلة الأولية لعملية التخطيط الحضري والتصميم العمراني؛ حيث تعد تجارب التخطيط الفاشلة والمتكررة هي التي أدت بكثير من النقاد إلى عدم التردد في إصدار أحكامهم السلبية على هذا التخصص، فقد كان **بيتر هال** (Peter Hall (1990) معبراً على لسان حالهم حينما أصدر حكمه القاسي على هذه المهنة في مؤلفه الذي يسرد فيه الكوارث الكبرى للتخطيط (Great Planning Disasters). إن الوضع الكارثي لهذه المهنة سبق وأن أشار إليه الآباء الأوائل للتخطيط؛ حيث أصدروا أحكاماً مماثلة في فترة مبكرة من تجربته، فقد حذر **إبنزر هوارد** Ebenezer Howard من نمط التخطيط الذي كان سائداً في عصره، وادعى بأن المجتمع البشري مهدد في أمنه واستقراره إذا استمر تخطيط المدن على ما هو عليه، ولتجنب الكارثة وضع تصوراً لما ينبغي أن تكون عليه مدن الغد وسمها مدن الحدائق (Garden Cities of Tomorrow (1902) (لدرع، 2013، ص108).

أي أن هناك شبه اتفاق بين منظري التخطيط والممارسين له مؤداه أن مستقبل التخطيط ليس بأحسن حال من ماضيه، فدور المخطط العمراني في تنمية أو تطوير التجمعات العمرانية الجديدة يختلف كلياً عن دوره التقليدي، حيث أنه مطالب بدراسة مواضيع جديدة في عدة مجالات، والعمل مع خبراء ومستشارين في العديد من التخصصات، فعلى الرغم من الأخذ في الاعتبار قبل إنشاء المجتمعات الجديدة التخطيط لبرامج الخدمات فيها، إلا أن هذه المجتمعات تعاني من عدة مشكلات على رأسها الجريمة، لذا يؤكد **أولينج يانتسكي** Oleg Yanitsky على أن تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة هو في الواقع ظاهرة اجتماعية ثقافية في تأثيرها على صانع القرار، كما تؤثر أيضاً على الرأي العام (يانتسكي، 1983، ص110)، ويشير **بتسي وآخرون** Patsy Healey and other إلى أن جذور التخطيط في العصر الحديث ترجع إلى دراسات تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة، وعلى سبيل المثال ما

حدث في مدينة لوس انجلوس وأيضاً دراسات الحاجات المادية للناس (healey and other,1995,P (P41.42

ولابد أن نشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها عند التخطيط لبرنامج تنموي في المجتمعات الجديدة هي: العوامل السكانية؛ كحركة السكان والتركيب السكاني، والعوامل الاقتصادية مثل زيادة الدخل وإيجاد مشروعات صغيرة، والعوامل الاجتماعية كالأسرة والسلوك الاجتماعي، والعوامل التعليمية والثقافية، والعوامل الإدارية، والعوامل الطبيعية والمادية (بدوي، د س ن، ص ص 156،157) ومن هنا يجب توجيه المفاهيم والمعايير التخطيطية توجيهاً يخدم ويساعد على حفظ الأمن، وبالتالي الوصول إلى تصاميم ونماذج تخطيطية للمدينة أو للمنطقة السكنية، وتوظيفها لأغراض الخدمات الأمنية وللحد من مسار حركة الجريمة والتي تعتبر العنصر الرئيسي المخلخل للأمن الاجتماعي، ومعالجة الثغرات الأمنية الموجودة في التصاميم الأساسية للمدن أو للمناطق السكنية القائمة وبما يعمل على انخفاض معدلات الجريمة.

إن مشكلة الجريمة وأمنائها التي تواجه العالم المتحضر الآن، لا تكون عبر زيادة الإجراءات التنفيذية لجهاز الشرطة فحسب، بل يجب دراستها من وجهة نظر كافة الاختصاصات العلمية، لذا فإن مشاركة المخطط العمراني في معالجة هذه المشكلة أمر مهم وضروري لما يستطيع أن يقدمه من دراسة وتحليل للتنظيم المكاني لبنية المحلات السكنية؛ حيث أن البيئة العمرانية ليست مجرد طراز معماري تصوري وحاجة وظيفية تلي حاجات الإنسان فحسب، بل من الممكن أن تخلق أماكن تؤثر في سلوك الإنسان، وذلك لأن الفعل الإجرامي يحدث في حيز مكاني، وبما أن البحوث الاجتماعية والجناائية قد أكدت أن للتفاعل الاجتماعي دوراً كبيراً في إحداث الفعل الإجرامي والسلوك المنحرف، وعليه فإن تنظيم الفضاء الحضري، ووضع المخططات السكنية تهدف للتقليل من العوامل المخلخلة وإحداث التفاعل الاجتماعي بين الجيران وخلق جو سكني مريح ومستقر؛ حيث إن التخطيط المعماري والنظريات والدراسات المعمارية كل منها يؤثر على جوانب مشتركة ومختلفة فيما بينها في ردع الجريمة (الحاتمي، 2007، ص 91).

وتعد دراسة ألفورد alford سنة 1966 عنوانها crim and space in the inner city

من أولى الدراسات التي ربطت بين الجرائم والفضاء أو المجال الفيزيائي داخل المدينة؛ حيث أكدت على زيادة منسوب الجريمة عكسا مع كثافة تدفق المشاة، أي أن العوامل الاجتماعية تتأثر بالعوامل المكانية الفيزيائية (عبد الحلیم عساسي، 2020، ص 07)، وفي دراسة أخرى لنيومان newman عنوانها creating defencible space سنة 1996 توصل الى أنه خلال مراحل تصميم فضاء قابل لمواجهة الجرائم في المدن، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار لمكونين أساسيين هما: - أن يكون الفضاء مرئيا من طرف الناس، وأن يمون الناس مرئيين باستمرار. - أن يسمح الفضاء ويشجع الناس على التفاعل بالتدخل أو الإبلاغ على الجريمة حال حدوثها (عبد الحلیم عساسي، 2020، ص 07).

تتمركز الجريمة بمختلف أشكالها في المدن الكبرى، وتعتبر الإحصائيات على أن نسبة الجريمة ترتفع حيث ترتفع الكثافة السكانية، كما يكثر السلوك الإجرامي داخل المدينة في المناطق والأحياء السكنية غير المخططة، تبعاً لما أكدته مختلف الدراسات الاجتماعية الحديثة، وعليه فإن فكرة العمل على تصميم مكان حضري تنخفض فيه معدلات الجريمة، كان في السابق ولا زال من اهتمامات المفكرين الحضريين، فهناك أساليب تخطيطية وتصميمية للمناطق السكنية لها دور مهم ووثيق في موضوع الجريمة، ولكن مع الأسف الشديد، فإن معظم البحوث التي عالجت ظاهرة الجريمة والأمن اقتصر على دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمادية والسياسية المسببة لها، ولم تول الجوانب التخطيط العمراني الاهتمام الكافي، وذلك من خلال تصميم المناطق السكنية (كمونة، 1999، ص57).

إذا فالبيئة الحضرية وخصائصها الفيزيائية قد تؤثر على سلوك الناس داخلها، إما بشكل إيجابي أو سلبي، ولكن هذه الفرضية ليست مطلقة، إذ يجب الحذر عند التعامل معها حيث يوجد بعض الأمثلة لمناطق حضرية تم تصميمها بشكل جيد ولكن معدل الجريمة بها كان مرتفعاً، والعكس صحيح حيث يوجد مناطق حضرية غير مصممة جيداً، ولكن معدل الجريمة بها منخفض، وبالتالي فإنه من الضروري التطرق إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى انتشار الجريمة في المناطق الحضرية، أي أن التخطيط الحضري ليس كافياً للتقليل من معدل الجريمة، ولكن التعامل مع المجتمع والعمل على توعيته وتحسين ظروفه المعيشية، قد يساهم في تخفيض نسبة الجريمة في المدن الجديدة.

إن الجريمة عبارة عن مفهوم سلوكي، وهناك عدة عوامل تعزز هذا السلوك وتمهد الطريق لارتكاب الجريمة، ومن تلك العوامل وضوح المنطقة وسهولة الدخول، ويمكن اعتبار تلك المنطقة واضحة ومتميزة بالنسبة لسكانها وإلى من هم يسكنون خارجها عندما تضم عدة خدمات ومرافق تجذب العديد من الأشخاص إليها دون ضوابط (كمونة، 1999، ص57)، كالمرافق التعليمية والتجارية ووسائل النقل، والطرق المتوفرة، حيث لا يجد المجرمين صعوبة في الوصول إليها، بل تعتبر وسائل تسهل من حركة المجرم وتزيد من تكيفه مع تلك المنطق السكنية.

إن وضوح المنطقة السكنية يسهل على المجرمين دخولها والتنقل فيها بحرية، وهذا الوضوح يمثل مناخاً ملائماً لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين على القانون، حيث يصعب على الأجهزة الأمنية السيطرة عليها نتيجة لاستغلال الأبنية والمساحات الفارغة في المنطقة كبؤر رصد وانطلاق واختفاء عند الحاجة أو أماكن لتجمع المجرمين، وهي نتيجة للتخطيط العشوائي غير المدروس مسبقاً، ولهذا يجب أن يكون نظام الطرقات يتميز بالتتابع والتدرج الهرمي من العام إلى شبه العام إلى شبه الخاص فالخاص، بحيث تظهر كل منطقة بحدودها الواضحة وهويتها المستقلة ووظيفتها المميزة، مما يحد من عبور الغرباء غير المرغوب فيهم، ويمكن السكان من إدراكهم بوضوح عند تواجدهم داخل الحي.

ولقد أكد العديد من الباحثين المخططيين الحضريين في دول العالم المختلفة، بأن أعلى نسبة من ارتكاب الجرائم تحدث في المناطق التجارية والمواقع السكنية القريبة منها، حيث أن سلسلة الأهداف التجارية الموجودة على طول الطريق تتعرض على معدلات عالية من الجرائم فضلاً عن تعرض الدور السكنية القريبة منها إلى السرقة والاختحام بنسب أعلى من تعرض الدور السكنية البعيدة عنها، وأن الشكل العمراني يمثل أحد عوامل إتاحة الفرصة لوقوع الجريمة أو منعها، فالاختلاط في استعمالات الأرض وخاصة السكنية والتجارية يمكن أن يخدم المنحرفين... يعني هذا أن بقاء استعمالات الأرض منفصلة عن بعضها يقلل من فرص الجريمة، وكذلك الحال عند تقليل عدد منافذ الدخول والخروج؛ حيث تكون السيطرة الأمنية أسهل. (كمونة، 1999، ص 57)

إن الطريقة المتبعة منذ عدة سنوات في تخطيط البيئة الحضرية في الكثير من دول العالم، تعتمد على تقسيم المناطق الحضرية إلى قطاعات حسب الاستخدام، فهناك قطاعات سكنية وأخرى تجارية مثلاً، وهذا النوع من التقسيم يعني أن المناطق السكنية تكون قليلة الاستعمال نهاراً، وأن المناطق التجارية مهجورة ليلاً، فلا عجب بأن معظم السرقات تتم في أوقات النهار، وأن اقتحام المحلات التجارية يكون ليلاً، أي أن معدل الجريمة يرتفع مع قلة تواجد الناس في الفراغ الحضري، وكحل لهذه المعضلة، تم اقتراح إعادة تخطيط وتطوير الفراغات الحضرية؛ بحيث تشتمل على أكثر من وظيفة واحدة وتقدم أكثر من خدمة واحدة، كأن تتواجد أماكن للسكن ضمن المناطق التجارية أو العكس، وبالتالي تكون المنطقة مأهولة بالسكان طوال الوقت.

ولقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات المسحية على سرقة المساكن بحيين بمدينة الرياض، أنه من خلال الخصائص التصميمية للمسكن، أن النسبة الأعلى لعملية دخول السارق كانت عبر تسلق الأسوار بالحيين، ففي حي الجزيرة كان انخفاض الأسوار هو السبب الرئيس لدخول المساكن، أما بحي الروضة فكان تسلق السور يتم عبر الأشجار وأعمدة الإضاءة، كما أظهرت النتائج بأن رجال الأمن يرون بأن الأحياء المغلقة أفضل من الأحياء الشبكية أمنياً من حيث المتابعة الميدانية وغلق المنافذ، والأفضلية في التصميم، والأقل عرضة للسرقة (عسيري، 2004، ص 39).

وعلى ضوء ارتفاع معدل الجريمة في مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة، فإن رغبة المجتمع بالسلامة الشخصية والحماية من الجريمة، أصبحت البادرة الأهم للكثير من اعتبارات التصميم والتخطيط العمراني، فلا جدوى من وجود نظام مواصلات ليلي إذا كان الناس يخافون الخروج من منازلهم ليلاً، ولا فائدة من تصميم ساحات عامة إذا تم السيطرة عليها من قبل الجماعات الخطيرة التي يتجنبها عامة الناس، فهناك عوامل مختلفة قد تؤدي بالناس إلى تجنب بعض الأماكن العامة، فمثلاً وجود الممرات المظلمة والمناطق المهجورة أو المناطق المكتظة بالنوع الخاطئ من الناس، تدفع العامة إلى الابتعاد عن تلك المناطق وأخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب استخدامها.

فلا فائدة من تصميم ساحة عامة جميلة في مركز المدينة إذا تجنّبها عامة الناس بسبب الاستيلاء عليها من قبل المتشردين أو المخمورين، ولتعزير حضور الناس في الفراغات الحضرية، فإنه من الممكن العمل على توفير نشاطات بناءة من وقت لآخر داخل هذه الفراغات كإقامة معرض للفنون، وبالتالي العمل على خلق بيئة مناسبة للتفاعل الاجتماعي بدلاً من ترك تلك الفراغات للأشخاص غير المناسبين للتسكع فيها (greed and other, 1998, p182)، وفي العديد من الحالات فإنه يفضل مقاومة الجريمة عن طريق زيادة عدد المستخدمين للفراغات الحضرية بدلاً من عزلها وتقليل الوصول إليها، ويطلق على هذا المنهج طرد الجريمة عن طريق الاحتشاد **Crowding out crime**، هذا دون أن ننسى أن المحافظة على البيئة الحضرية بصورة جيدة وجميلة يعطي انطباعاً إيجابياً لهذه البيئة ومستخدميها، ويقلل من نسبة الجريمة فيها، بينما المناطق المهملة والموحشة المعالم تعزز الشعور بالخوف وتشجع على حدوث الجريمة.

كما أن تخطيط عملية استخدام الإنارة هو الآخر يعد من وسائل السيطرة على الجريمة، والتي تدخل ضمن تخطيط الموقع؛ حيث أن وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع والمنتزهات وغيرها من المناطق المفتوحة، سوف تعمل كرادع سيكولوجي للمجرم، وتفشل جميع محاولاته وربما تمنعه من مجرد التفكير في سرقة الموقع أو اقتحامه؛ حيث لا يرغب الشخص المتطفل في اقتحام المنطقة التي تتمتع بإنارة جيدة ولا يرغب بإجراء أية محاولة خوفاً من أن يكون مراقباً. (كمونة، 1999، ص58) إن عبء الحصول على بيئة حضرية عادلة تراعي احتياجات جميع مستخدميها يقع على عاتق المخططين، فعملية تخطيط وتصميم شبكة الشوارع للمناطق السكنية لها دور كبير في الحفاظ على راحة وأمن السكان، أي أن دراسة نماذج الشوارع دراسة علمية دقيقة يعمل على القضاء على الجريمة، من خلال وضع نماذج للشوارع الداخلية للمناطق السكنية تحد من العمليات الإجرامية، ولهذا عند إجراء عمليات التخطيط الحضري والتصميم المعماري يجب أخذ نظريات منع الجريمة بعين الاعتبار، وفهمها بشكل دقيق وعدم تجاهلها وخاصة نظرية الفضاء المدافع عن نفسه **لأوسكار نيومن Oscar Newman** الذي حدد ثلاثة عوامل تساهم في زيادة معدل الجريمة في المناطق السكنية:

- 1- **الغفلة anonymity**: وهي عدم معرفة السكان لجيرانهم.
- 2- **النقص في مراقبة المباني**: مما يسهل وقوع الجريمة دون أن يراها أحد.
- 3- **وجود طرق للهروب**: مما يمكن المجرمين من الهرب من موقع الجريمة.

وبناء على هذه العوامل طور **نيومن** فكرته عن الفراغ الذي من الممكن الدفاع عنه **Defensible Space**، ومجموعة الوسائل التي تتحد لجعل أي بيئة حضرية تحت السيطرة الأمنية من قبل سكانها، وتشتمل تلك الوسائل على الحواجز الحقيقية والرمزية وتطوير وسائل المراقبة،

(carmona and other, 2003, p122). ومن ناحية أخرى، فإن عامة الناس أيضاً يتجنبون تلك

الفراغات الحضرية التي لا تقدم لمستخدميها خيارات متعددة، وتجبرهم على سلوك نمط حركي معين،

ومثال على ذلك، عدم وجود بديل للطرق التي يصعب فيها حركة المارة بسبب وجود المتسولين، أو تلك التي بها دلائل الإخلال بالنظام، مثل الرسومات أو التخريب؛ حيث تعطي هذه الدلائل انطباعاً بأن تلك البيئة غير آمنة، فيتجنبها عامة الناس (carmona and other,2003,p120).

ومن الضروري أن يدرك المصممون الحضريون مدى تأثير تدخلاتهم وقراراتهم البيئية على خلق بيئة حضرية ذات مستوى عال يألّفها الناس ويحبونها، أو على العكس من ذلك، خلق بيئة سيئة ذات تأثير سلبي على مستخدميها (the oecd conference ,1995,p p74,75)

وترى **جان جاكوبز Jane Jacobs** أن نجاح الأحياء السكنية متوقف على شعور السكان بالأمن والأمان في الشارع، انطلاقاً من رأيها بأن تصميم شوارع المدينة يلعب دوراً هاماً في إعطاء الشعور بالأمان لجميع أفراد المجتمع، والحد من تصرفات الأشخاص العدوانية فيه (Jacobs, 1961,pp40,45)

وفيما يلي توضيحاً لمناهج التصميم العمراني التي وضعها كل من **Oc & Tiesdell** في عام 1999 وعام 2000 ، والتي من الممكن أن تساهم أيضاً في خلق بيئة أكثر أماناً: (carmona and other,2003,p120)

1- **المنهج التحصيني Fortress approach**: ويتضمن استخدام العناصر الفيزيائية مثل الجدران العالية والحواجز والبوابات، لتحسين الفراغات المعنية.

2- **المنهج الشمولي Panoptic approach**: ويتضمن التحكم والسيطرة الواضحة على الفراغات العامة، مع حضور قوي لعناصر الأمن، ووجود أنظمة مخفية للتحكم والمراقبة.

3- **المنهج التنظيمي Management approach**: ويتضمن إدارة الأماكن العامة وفقاً لقوانين وأنظمة فراغية وزمنية واضحة، مع توفير أدوات للإدارة مثل **CCTV**، وتواجد مندوبين لهذه الإدارة داخل الفراغات الحضرية.

4- **المنهج الحيوي أو الحركي Animation approach**: ويتضمن تشجيع الناس للتواجد داخل الفراغات العامة، وجذبهم من خلال خلق بيئة صديقة بها أجواء الترحيب بهم وبوجودهم، ويكون ذلك بتوفير النشاطات المختلفة لهم، وسهولة الوصول إلى تلك النشاطات.

إن استعمال التصميم المعماري والعمراني بكفاءة مهم، لإلغاء المناطق السكنية والفراغات والتشكيلات المكانية التي تخفض مستوى الأمن وتشجع على حدوث الأنشطة الإجرامية، ويستطيع المصمم المعماري أو العمراني أن يلغي في تصميمه تلك الفراغات، وأن يكون بيئة غير مشجعة على ارتكاب الجريمة، كما أنه كلما زاد الترابط الاجتماعي بين السكان في الحي كلما انخفض مستوى الجريمة به، خصوصاً في السكنات الحضرية الجديدة التي تتجه نحو الفردية والنفعية وضعف التماسك الاجتماعي مما يساعد على تطور الجريمة.

وقد يعتقد البعض أن مسؤولية الوقاية من الجريمة في الأحياء السكنية تقع فقط على عاتق قوة الأمن

وأجهزته، ولكن ذلك لا يجدي نفعاً ما لم تكن الأحياء مصممة بشكل يساعد على الرفع من مستوى الأمن بها، وذلك بتخفيض فرصة حدوث الجريمة وإلغاء البيئة المشجعة على وقوعها، وبالتالي عدم إغراء المجرم بالتفكير في القدوم على جريمته، وهنا تتضح أهمية الحلول التصميمية التي يمكن استخدامها لإيجاد بيئة سكنية ذات قابلية أقل لحدوث الأنشطة الإجرامية بها، وفرصة أكبر لتوفير الأمن والسلامة لجميع السكان.

ثامنا- الحالة الجزائرية: المدينة الجديدة والجريمة

تشير الأرقام الرسمية في الجزائر، الى ارتفاع نسبة الجريمة فيها، بأرقام كبيرة تهدد أمن وسلامة الأفراد وممتلكاتهم، خاصة في المدن والحواضر الكبرى، وعلى وجه الخصوص في المدن الجديدة، وكمثال على ذلك مدينة علي منجلي بقسنطينة وكذلك المدينة الجديدة واد المعيز بقالملة؛ حيث يكاد ينعدم الأمن بسبب التخطيط الحضري والتصميم العمراني غير المدروس، والذي جعلها عبارة عن مدن هامشية تفتقد الى الكثير من المرافق والخدمات الارتكازية التي سبق ذكرها.

فالجزائر تسجل حوالي 700 جريمة يوميا حسب احصائيات النصف الأول من سنة 2020، أي بمجموع 250 ألف جريمة في 06 أشهر تورط فيها أكثر من 220 ألف شخص(علي يحي، 2020، موقع الكتري). ووفقا لإحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني فان الجزائر قد شهدت خلال العام 2018 أكثر من 238 جريمة قتل عمدي، وحجزت مصالح الشرطة أزيد من 08 أطنان من المخدرات، وخلال 10 أشهر من سنة 2019 استرجعت مصالح الأمن 746 سيارة مسروقة عبر كامل التراب الوطني. (المديرية العامة للأمن الوطني)، هذه الأرقام الكبيرة تعد انعكاسا لعشوائية التخطيط العمراني وسوء تهيئة المحيط أو المجال الحضري للمدينة الجزائرية كأحد العوامل الهامة لظاهرة الجريمة.

وعليه، فكثير من تجارب المدن الجديدة في الجزائر فاشلة، وبشهادة بعض الرسميين في الدولة، مثل فشل انشاء مدينة بوغزول بالمدينة وسيدي عبد الله وبوينان قرب الجزائر العاصمة، وخاصة المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة التي تعرف نسبة عالية في الاجرام وحرب العصابات والتعدي على الغير والممتلكات... حيث يعيش فيها أكثر من 300 ألف نسمة، فقد سجلت 07 جرائم قتل عمدي في 10 أشهر من سنة 2019 (جريدة الشروق، 2019) بالاضافة الى الأعمال الاجرامية الأخرى، كسرقة المنازل والمتاجر والسيارات... وهذا مؤشر اجتماعي يدل على غياب جودة الحياة وصعوبتها في هذه المدن المبرمجة، نتيجة غياب الأمن والأمان، وبالتالي فهذه المدن الجديدة لم تحقق أهدافها المسطرة حتى الآن، بل أصبحت بيئة حاضنة للجريمة.

* توصيات الدراسة

على الرغم من أنه تم إغفال تطبيق الكثير من المعايير التصميمية والتخطيطية الخاصة بالحد من الجريمة في الأحياء السكنية الجديدة، إلا أنه لا يزال بالإمكان تطبيق هذه المعايير مستقبلاً وبالتالي الحد من الجريمة، ومن خلال ماسبق توصي الدراسة بما يأتي:

1- إن الأوضاع الراهنة التي تمر بها المدن الجديدة، تستوجب إعادة النظر بصورة شاملة في النظام التخطيطي، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الموضوعية، التنظيمية والإجرائية، الحالية والمستقبلية، وذلك باتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل النمو الحضري في المدن الجديدة من قبل مؤسسات التخطيط والإدارة، وأن يكون هناك تنسيق متكامل عند وضع الخطط التي تتعلق بالتنمية، ودمج سياسات الأمان الحضري مع الخطط الرسمية المتبعة داخل المدينة، وتوفير وسائل الأمن والحماية بموجب القانون في مواقف السيارات، والاهتمام بالسلامة الشخصية في المتنزهات العامة ومراكز الترفيه، وإنشاء نظام إنارة جديد لشوارع المشاة داخل المدينة، وتوفير خدمات عامة أفضل للمناطق السكنية في المدينة، وأن يراعى في تصميم المكان عدم وجود زوايا أو جوانب غير مأهولة.

2- إعادة التفكير في إستراتيجية تخطيط المدن الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار توفير الخدمات التعليمية والتجارية والأمنية، والقضاء على مشاكل النقل والمرور، ومشاكل التكديس السكاني وما ينتج عنه من زيادة معدلات الجريمة والضغط الكبير على المرافق العامة، والعمل على تطبيق المعايير التصميمية الخاصة بالحد من الجريمة في مرحلة التصميم والتخطيط، لأن تطبيقها من البداية أسهل وأكثر فعالية وأقل تكلفة.

3- يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصميم السكنات الحضرية الجديدة، أن يكون للحبي حدود واضحة ومداخل مميزة، وشبكة طرق تعتمد على التدرج الهرمي وتحدد من سرعة السيارات، وتوفير ممرات وأرصفة خاصة بالمشاة، مع توفير الإضاءة ليلاً، وإلغاء الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية، واستخدام نظام شوارع السد (Cul-de-sacs) للحد من دخول العابرين بسياراتهم أو على الأقدام إلى الشوارع السكنية المحلية.

4- ضرورة تطبيق المعايير العلمية في مرحلة تصميم وتخطيط الأحياء السكنية، كميّار المراقبة الالكترونية للأماكن العامة المشتركة والتجمعات السكنية، عن طريق كاميرات للمراقبة مربوطة بأجهزة كومبيوتر للتخزين، وتصميم مبان تطل على المجال العام بما يحقق رؤية واضحة للعامة من الناس، ومن ثمة إلغاء المناطق التي تُمكن المجرم من الاختباء والمنحرفين من التجمع بعيداً عن أعين السكان، وإجراء العديد من المعالجات التي ستساهم في الرفع من مستوى الأمن وتوفير بيئة سكنية آمنة، وبالتالي تخفيف العبء على أجهزة الأمن وخفض التكاليف اللازمة لها.

خاتمة

مما سبق يتضح لنا أهمية الحاجة إلى التخطيط الحضري للتجمعات السكنية الجديدة، يُراعى فيه الواقعية في التخطيط والتصميم ثم التنفيذ، وعلى الرغم من تنوع الطرق العقابية والوقائية المتبعة للحد من الجريمة، إلا أن أسلوب تشكيل البيئة العمرانية مهم وفعال للغاية في تحقيق الأمن والسلامة في الأحياء السكنية، وبالتالي فنحن بحاجة ماسة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية، التي تسعى إلى التعرف على التوزيع الجغرافي للجريمة في الأحياء السكنية وعلاقته بأنماط تصميمها، وتقديم الحلول والمعالجات المعمارية والعمرانية لمشكلة الأمن في الأحياء السكنية، مع مراعاة الوضع التخطيطي والتنظيمي لتلك الأحياء، وكذلك الاحتياجات والرغبات الثقافية والاجتماعية للسكان، لأن دور التصميم والتخطيط الحضري للحد من الجريمة في الأحياء السكنية، ليس إلا واحداً من مجموعة من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على مستوى الأمن، والتي منها على سبيل المثال أسلوب إدارة الحي وحجم مساهمة السكان فيه.

قائمة المراجع

المعاجم

- 1- الحسن، إحسان مُجد، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2000.
- 2- معتوق، فريدريك، معجم العلوم الاجتماعية، انترناسيونال، ط 2، بيروت، لبنان، 1998.
- 3- غيث، مُجد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

الكتب

- 1- بدوي، هناء حافظ، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 2- بدوي، هناء حافظ، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية بين منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د س ن.
- 3- بودراع، أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، دون سنة نشر.
- 4- بتلهم، شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، ط 2، القاهرة، مصر، 1968 .
- 5- البخشونجي، حمدي عبد الحارس، التخطيط الاجتماعي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 6- دليمي، عبد الحميد، الواقع و الظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، دون سنة.
- 7- الدرديري، داليا حسين، المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 197، ماي 2004 .
- 8- الصديقي، سلوى عثمان، قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- 9- رحمان، شريف، الجزائر غداً: وضعية التراب الوطني - استرجاع التراب الوطني، وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
- 10- شفيق، مُجد، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999،
- 11- التجاني، بشير، التحضر والتهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- 12- خاطر، أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 13- الضبع، عبد الرؤوف، علم الاجتماع الحضري (فضايا وإشكاليات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 14- غيث، مُجد عاطف وسيد أحمد، غريب مُجد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

المجلات

- 1- الدرديري، داليا حسين مُجد، المدن الجديدة منطلق للتنمية العمرانية، مجلة المدينة العربية، العدد: 126، سنة 2005.
- 2- الطوخي، سامي، التخطيط العمراني كأداة لمنع الجريمة، نشرة تواصل، دائرة القضاء، إمارة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
- 3- ياننتسكي، أوليج، من أجل مدينة متوافقة مع البيئة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونيسكو ، العدد: 52، يوليو وسبتمبر 1983
- 4- كمونة، حيدر عبد الرزاق، دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة، مجلة الأمن والحياة، العدد: 200، السنة الثامنة عشرة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، أبريل- ماي 1999.
- 5- لدرع، الطاهر ، الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع، مجلة (Courrier du Savoie)، العدد: 16، جامعة مُجد خيضر، باتنة، أكتوبر
- 6- ميا، رولا أحمد، التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم التنموية الحضرية الهندسية، المجلد: 26، العدد 1، 2010.
- 7- عودة، يحي خير الله ، البيئة والسلوك الإجرامي، دراسة نظرية في الانثروبولوجيا الجنائية، مجلة الآداب، العدد: 107، جامعة بغداد، 2013.
- 8- عماري، سميحة، الأحياء غير المخططة والجريمة في المدينة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة مُجد بوضيف، المسيلة، العدد 11، ديسمبر 2016.
- 9- عساسي، عبد الحليم، وآخرون، خريطة الرؤية الحاسوبية: مقارنة استشرافية للتخطيط الحضري لمستقبل المدن الجديدة، مجلة العمارة وبيئة الطفل، مجلد 5، عدد 1، 2020.

الرسائل الجامعية

- 1- بولماين، نجيب، الجريمة والمسألة السوسولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه دولة (منشورة) في علم الاجتماع التنموية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 /2007.
- 2- الخاتمي، عبد الله علي أحمد، اتجاهات الجريمة في المناطق الحضرية، دراسة استشرافية لواقع وأمخاط الجريمة في مدينة جدة، رسالة ماجستير (منشورة) في العلوم الاجتماعية تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007
- 3- عسيري، أحمد بن عايش أحمد، دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن، دراسة مسحية على جريمة سرقة المساكن بـمجيز ذوي تصميم شبكي ومغلق بمدينة الرياض، رسالة ماجستير (منشورة) في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.

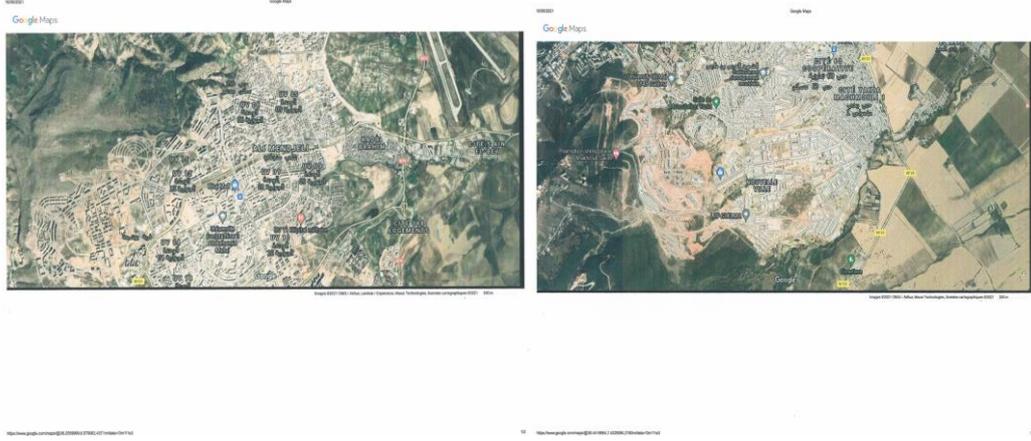
الجرائد

- 1- ياحي، علي، جريدة أُنديندنت عربية الالكترونية 2020/07/10
(www.independentarabia.com/node/134161)
- 2- جريدة الشروق أونلاين، 2019/10/12، العدد 5683 ، www.echeroukonline.com

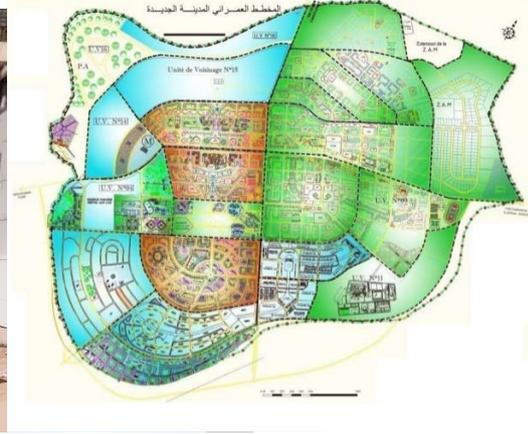
المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Greed & others, **Introducing Urban Design Interventions & Responses**, 1998.
- 2- Carmona & others, **Public Places, Urban Spaces**, 2003.
- 3- The OECD Conference, **Women in the City: Housing, Services & Urban Environment**, 1995.
- 4- Jacobs, Jane, **The Death & Life of Great American cities**, 1961.
- 5- Pasty Healey and Others, **Managing Cities**, Johan Wily and Sons, N.Y, 1995

الملاحق



موقع المدينة الجديدة واد المعيز بجنوب شرق مدينة قالمة - المصدر: google maps. موقع المدينة الجديدة علي منجلي بجنوب غرب مدينة قسنطينة - المصدر: google maps



المخطط العمراني لمدينة علي منجلي، شكلها الأصلي قبل التوسع السريع يشبه آلة القنارة. صورة ملتقطة لأحدى جرائم القتل بالمدينة الجديدة علي منجلي.